دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي
المصدر:	المستقبل العربى
الناشر:	مركز دراسات الوحدة العربية
المؤلف الرئيسي:	المشاط، عبدالمنعم
المجلد/العدد:	مج6, ع54
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1983
الشهر:	اغسطس
الصفحات:	4 - 21
رقم MD:	710594
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الأمن القومي، البلاد العربية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/710594

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

نحو صياغة عربية لنظرية الامن القومي

د. عبد المنعم المشاط

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة .

تقديـــــم

ارتبطت ظاهرة الامن القومي ـ كموضوع للمعرفة الانسانية ـ بخصائص النظام الدولي من جانب ، ومقومات اطرافه من جانب آخر . كما ارتبطت درجة الاهتمام الفكري بالظاهرة بوجود ظاهرة العنف سواء على المستوى الدولي ام المستوى المحلي . وفي حين يعود اهتمام رجال السياسة وقادة الدول بالامن القومي الى تاريخ نشأة ظاهرة الدولة ، فإن اهتمام الباحثين والمتخصصين بالدراسة العلمية للظاهرة يعد حديثاً نسبياً[١] . ومن الناحية التحليلية لم يرقَ الأمن القومي الى مرتبة بؤرة الاهتمام في العلوم الانسانية الا بعد الحرب العالمية الثانية ، بعد ان تحول النظام الدولي من نظام توازن قوى الى نظام ثنائي جامد[٢] . وبعد ان تطورت تكنولوجيا العنف بصورة اصبح معها وجود الدول وبقاؤها معرضاً للخطر . هذا الاهتمام كان في الواقع جزءاً من الاهتمام بظاهرة اقدم نسبياً من الامن القومي ألا وهي ظاهرة المصلحة القومية الى الحد الذي دفع بالبعض الى القول بأن ظاهرة الامن القومي قد تطورت في اطار ظاهرة المصلحة القومية[٣] .

بيد ان فهم الظاهرة فهماً صحيحاً يجب ان يتم في اطار فهم طبيعة النظام الدولي ذاته والذي يعكس نفسه على مضمون الامن ومستوياته ، فالنظام الدولي لا يزال يقوم على مبدأ « الدولة » ، ومن ثم فإن نظرية الامن القومي لا تزال تركز على مفاهيم « الاستقرار » ، و« القانون والنظام » ، اما القضايا الاساسية في الوجود الدولي والمحلي فلم تلق الاهتمام ذاته حتى اليوم ، ونماذج تلك القضايا : تحسن ظروف الحياة ، الحد من معدلات عدم المساواة والتقليل من مظاهر الظلم الاجتماعي ، وتكريس قواعد التعاون الدولي[٤] . وهكذا تأرجح الامن القومي بين اتجاهين

(١) Richard Rosecrance, *International Relations: Peace or War?* (New York: McGraw-Hill, 1973), p. 174.

(٢) Charles A. McClelland, *Theory and the International System* (New York: Macmillan, 1966), pp. 33-34.

(٣) M. Berkowitz and P. Bock, eds., *American National Security: A Reader in Theory and Policy* (New York: Free Press, 1965), pp. ix-xiii.

(٤) E. Azar, «Peace Admist Development: A Conceptual Agenda for Conflict and Peace Research,» *International Interactions*, no. 6 (1979), pp. 123-143.

متطرفين : الدولة العالمية من جانب ، والمجتمع او الجمعية العالمية من جانب آخر ، إذ بينما تقوم الاولى على الاكراه ، تعتمد الثانية على الاختيار(٥) .

إن قراءة متأنية لنظرية الامن القومي تكشف لنا أن معظم الكتابات تركز اساساً على الجانب العسكري الاستراتيجي في وظائف الدولة والتنافس بين القوى والقضايا الاستراتيجية بين القوتين الاعظم واستقلال الدول وسيادتها ، وعمليات بناء وتطور الاحلاف والعلاقات المدنية ـ العسكرية ، والاسس الاقتصادية للاستراتيجية العسكرية ومناطق الصراع في العالم وعمليات صيانة النظام الدولي(٦) .

سوف نتولى في هذا البحث عملية عرض تقويمي للنظرية الغربية (واحياناً الكلاسيكية) للأمن القومي ، ثم نحاول ان نقوم باجتهاد موضوعي حول اعادة صياغة تلك النظرية بما يتلاءم مع طبيعة مرحلة التطور الاجتماعي العام التي يمر بها الوطن العربي .

اولاً : التعريف بظاهرة الامن القومي

ليس هناك من طريق للوصول الى اجماع حول التعريف بالظاهرة موضع البحث ، ولعل هذا يعد احد الاسباب الرئيسية في تخلف البحث العلمي المتعلق بتلك الظاهرة بالمقارنة بتقدم الفروع الاخرى في العلاقات الدولية ، وسنتعرض هنا لمدرستين : المدرسة القيمية الاستراتيجية ، والمدرسة الاقتصادية الاستراتيجية ، فبينما تنظر الاولى الى الامن القومي كقيمة مجردة وتربطه بقضايا الاستقلال والسيادة للدولة القومية ، تهتم الثانية بقضية تدفق الموارد الاقتصادية الحيوية ثم الجوانب غير الاستراتيجية في وظائف الدولة .

١ ـ المدرسة القيمية الاستراتيجية

تعرّف موسوعة العلوم الاجتماعية الامن القومي بأنه « قدرة الامة على حماية **قيمها الداخلية** من

---

(٥) إذ يرى توينبي في وصفه للدولة العالمية « إن انشاء الدولة العالمية يؤدي الى تحول مفاجيء من الحرب الى السلام ، وذلك لأنها تنشأ بطريق « الضربة القاضية » ، وذلك حين تقوم دولة واحدة بمحو كافة منافسيها من الخريطة ، وتصير هي الوحيدة الباقية ، ان الدولة العالمية لا تخشى شيئاً على امنها ، طالما انه ليس هناك شيء ما يهددها» ، انظر :
Arnold J. Toynbee, *A Study of History*, the first abridged one-volume ed. (New York: Weathervane Books, 1979), pp. 227-228.

بينما يرى سانت سيمون ان هدف الانسانية هو الوصول الى « الجمعية العالمية » والتي يمكن تعريفها بأنها الجمعية التي تضم الانسان في كافة انحاء العالم وبجميع مناحي علاقاته . إن الجمعية العالمية يمكن فهمها بأنها حين يتم توجيه كافة الطاقات الانسانية نحو السلام الى الحد الذي تصبح فيه درجة الترابط اوسع ، ودرجة استغلال الانسان للانسان معدومة ، وتصبح معها درجة العداء اقل عنفاً ، ويتم فيها تنمية قدرات الانسان في اتجاه اكثر سلاماً ، انظر :
Claude Henry Comte de Saint-Simon, *The Doctrine of Saint Simon*, trans. by Georg G. Iggers (NewYork: Schocken Books, 1972), pp. 58-70.

(٦) من امثلة تلك الكتابات :
Frank N. Trager and Philip S. Kronenberg, eds., *National Security and American Society: Theory, Process and Policy* (Lawrence, Kansas: The University Press of Kansas for the National Security Education Program, 1973); Ray S. Cline, *World Power Trends and U.S. Foreign Policy for the 1980's* (Boulder, Colo.: Westview, 1980), and Karl C. Clausewitz [General], *On War*, trans. by A. Rapoport (New York: Penguin, 1980).

التهديدات الخارجية » . كما يرى والتر ليبمان ان الامة تعد آمنة طالما انها « ليست في خطر التضحية بالقيم الاساسية إذا اضطرت الى تجنب حرب ما ، وأنها قادرة إذا تم تحديها على صيانتها بالانتصار في تلك الحرب »[٧] . كما يرى ولفرز ان الامن القومي من الزاوية الموضوعية يعني « حماية **القيم التي سبق اكتسابها** » بينما يعني من الزاوية غير الموضوعية « غياب الخوف على تلك القيم من اي هجوم » . إن الامن القومي يصعد ويهبط بناء على قدرة الامة على ردع اي هجوم ، او هزيمته ، ويخلص الى ان الامن القومي يعني في التحليل النهائي « غياب شر عدم الامن »[٨] . ويرى كل من تريغر وكرونبرغ ان « القيم القومية الحيوية تشكل جوهر سياسة الامن القومي » ، ويريا ان الامن يتحدد بأنه ذلك « الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف ايجاد شروط سياسية دولية ووطنية ملائمة لحماية او توسع **القيم الحيوية** ضد الاعداء الحاليين او المحتملين »[٩] .

وتكمن صعوبات قبول تلك التعاريف في : **اولاً** : انه من الصعوبة بمكان تحديد ماهية القيم الاساسية او الحيوية او السابق اكتسابها ، كما أنه ؛ **ثانياً** : يصعب تحديد الجهة او الاشخاص الذين يحق لهم موضوعياً تحديد تلك القيم او التعرف عليها ؛ يضاف الى ذلك **ثالثاً** : ان هذه المدرسة من الزاوية المنهاجية تفترض أنه من الممكن الوصول الى اجماع قومي حول القيم المذكورة ، بيد ان ذلك ليس حقيقياً ، ذلك ان تحديد تلك القيم انما يتم بطريق رؤية وادراك صُنّاع القرار وليس المجتمع ككل ، ومن جانب آخر فإن سوء الادراك بنيات الآخرين قد يؤدي الى تصعيد التنافس والصراع بين الدول بدلاً من محاولة الحد منه . فضلاً عن ذلك فإن الدولة ـ طبقاً لهذه المدرسة ـ تتمتع بالمكانة العليا في المجتمع بصفتها المعول الاساسي لحماية وصيانة القيم . وقد حاول البعض تخطي هذا المأزق وذلك باللجوء الى تعاريف اقرب الى الغيبيات ، حيث يرى كنور مثلاً ان « الارادة القومية National Will هي جوهر سياسة الامن القومي »[١٠] . بينما يرى كلاين ان « الروح القومية National Spirit هي مفتاح القوة القومية ومن ثم الامن القومي »[١١] .

بيد ان تعريف الامن القومي بالقيم الاساسية إنما يعني أنه يجب ان يتمتع بالاولوية في تخصيص الموارد اي ان حل معضلة الخيار ما بين الخبز او البنادق ، او ما أسماه آدم سميث الرخاء او الدفاع ستكون دائماً في مصلحة الدفاع او الحصول على مزيد من السلاح .

وترى هذه المدرسة ايضاً ان قضايا الاستقلال والسيادة القومية تعلو في الاهمية على ما عداها من قضايا الامن القومي . وفي هذا الاطار يعرف بركويتز وبوك الامن كما يلي : « حماية الدولة من الخطر الخارجي » ومن ثم يجب ان تكون الدولة اقوى عسكرياً من الدول المنافسة لها[١٢] .

---

(٧) *International Encyclopedia of the Social Sciences* (1968), vol. 2, pp. 40-45, and Walter Lippmann, *U.S. Foreign Policy: Shield of the Republic* (Boston, Mass.: Little, Brown, 1943).

(٨) Arnold Wolfers, *Discord and Collaboration: Essays on International Politics* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1962), pp. 147-165.

(٩) Trager and Kronenberg, eds., *National Security and American Society: Theory, Process and Policy*, p. 4.

(١٠) Klaus Knorr and Frank N. Trager, eds., *Economic Issues and National Security* (Kansas: The Regents Press of Kansas for the National Security Education Program, 1977), pp. 1-18.

(١١) Cline, *World Power Trends and U.S. Foreign Policy for the 1980's*, p. 16.

(١٢) Berkowitz and Bock, eds., *American National Security: A Reader in Theory and Policy*, p. x.

إن التركيز على البناء العسكري وحده كجوهر لسياسة الامن القومي ترد عليه **تحفظات عديدة** منها :

أ ـ ان الدول القوية في النظام الدولي لا ترضى بما تمتلكه بل تسعى الى تعظيم ما بين يديها ، ولعل ذلك يشكل جوهر نظرية القوة Power Politics ، وقد ادى هذا الى ظهور ما يسميه يارغن « دولة الامن » Security State وهي الدولة التي نشأت نتيجة الحرب او الخوف من الثورة او التغيير او الاسلحة النووية او التكنولوجيا العسكرية ، والهدف من وجود دولة الامن هو صيانة الاستقرار والنظام في الشؤون الداخلية ، والدفاع عن الوضع القائم Status quo في العلاقات الدولية ، في مثل هذه الدولة والتي يسيطر عليها مادياً ونفسياً وفكرياً مفهوم الامن العسكري ، فإن دور المدنيين يكون محدوداً للغاية ، اذ ينظر اليهم على انهم عنصر تهديد للامن وليس عنصر تدعيم له(١٣) .

ب ـ في نظام دولي يتميز بالتنافس الشديد بين اعضائه ، فإن القدر الاعظم من الموارد سيتم تخصيصه لمواجهة الصراع ، وهكذا فإن معضلة توزيع الموارد بين متطلبات التنمية الاجتماعية والانسانية من جانب ، وحاجات الدفاع الوطني من جانب آخر ستحل لمصلحة الدفاع .

ج ـ ان الانشغال الشديد بالقوة وتعظيمها من شأنه ان يضع الدول المتنافسة في مأزق لا تستطيع الفكاك منه ، فهي تنزلق فيما يطلق عليه معضلة السجين Prisoner's Dilemma ، وهي معضلة تزيد من عدم الامن ، ومن ثم تزيد من التنافس حول اكتساب الاسلحة لغرض الدفاع(١٤) .

د ـ ينظر هذا الاتجاه الى النظام الدولي على انه طبقي يتسم بالتدرج الهرمي ، وتصبح غايته الحفاظ على هذا النظام والابقاء عليه ، ومن ثم يتم تكريس مظاهر تبعية العالم الثالث للدول الكبرى . ان هذا الاتجاه إذاً لا يفيد في دراسة الصراعات الاجتماعية المتوالدة والتي تشكل اليوم اكثر من ٩٠ بالمائة من الصراعات في العالم الثالث ، والتي ترتبط بصورة اساسية ببنيان النظام الدولي(١٥) .

٢ ـ المدرسة الاقتصادية الاستراتيجية

تتأرجح هذه المدرسة بين اتجاهين اساسيين : **الاول** : الامن الخاص بالموارد الحيوية ذات الطبيعة الاستراتيجية او ترتبط بذلك الوظيفة الاقتصادية لنظام الحرب . **والثاني** : التنمية الاقتصادية كجوهر للامن .

أ ـ من الزاوية التاريخية فإن العلاقات بين الشمال والجنوب تميزت **بحرص الشمال على تدفق الموارد الحيوية ذات الطبيعة الاستراتيجية**، ولقد عاد هذا مرة اخرى ليصبح محط

---

(١٣) Daniel Yergin, *Shattered Peace: The Origins of the Cold War and the National Security State* (Boston, Mass.: Houghton Mifflin, 1978), pp. 5 and 13.

(١٤) Rudolph J. Rummel, *Understanding Conflict and War* (New York: Wiley, 1975), vol. 1: *The Dynamics of Psychological Field*, p. 45.

(١٥) E. Azar, «Protracted Conflict as a Function of Imperialism,» Stefan Gheorghia Academy, Romania, 1980.

اهتمام علماء الامن اله في الغرب وبخاصة بعد تصاعد ازمة الطاقة بدءاً بحرب ١٩٧٣ ، حين اصبح تأمين تلك الموارد جزءاً لا يتجزأ من نظرية الامن القومي إن لم يكن الجزء الجوهري فيها . فمثلاً يعرّف كروز ، وناي الامن الاقتصادي بأنه « غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية » ويريا كذلك ان « الامن الاقتصادي كهدف من اهداف الدولة يصبح واضحاً للعيان حينما تفضل دولة ما ـ وبصورة واعية ـ عدم الكفاءة الاقتصادية ، على الرضوخ للضغوط الاقتصادية من الخارج ، او حينما تركز دولة على المناهج القطرية على حساب المكاسب والمزايا الاندماجية »(١٦) . يمتد هذا الاتجاه ايضاً الى اعتبار السيادة الاقتصادية هي لب الامن القومي ، ويقصد بالسيادة الاقتصادية طبقاً لهولسن و ويلبوك « القدرة على التحكم في اكبر عدد ممكن من ادوات السياسة في المجال الاقتصادي » ، وتنظر الدول الى اي تهديد يتعلق بقدرتها على التأثير في بنائها الاقتصادي على انه تهديد للامن القومي »(١٧) .

من الامور ذات الدلالة ان هناك تفاوتاً في ادراك قضية السيادة الاقتصادية والامن القومي بين دول الشمال ودول الجنوب . فبينما تجعل الاولى « امن الطاقة » وتأمين مصادرها جوهر الامن القومي ، ترى الثانية ان قضايا الغذاء والحاجات الاساسية اهم في تحقيق استقرارها .

هكذا تطور مفهوم الامن القومي من المفهوم الاستراتيجي المجرد الى تناول قضايا اساسية تتعلق بكيفية الحفاظ على المجتمع سواء على مستوى الحاجات ام على مستوى الثقافة والتراث . ومن هنا يرى فوستر ان « للأمن القومي اسساً ثلاثة : الاساس الاقتصادي والاساس السياسي والقوة العسكرية، وانه اذا لم تستطع الولايات المتحدة الامريكية ـ مثلاً ـ تحقيقها فعليها ان تنسحب الى ما وراء حدودها فقط »(١٨) .

بيد ان الامن القومي ـ كما سبق ـ إنما هو مسألة ترتبط بمواقف محددة وخاصة تلك التي تثار فيها قضايا التهديد ، ولكن لم يرقَ الى ان يصير عملية تطور ديناميكية مستمرة .

اما فيما يتعلق **بالوظيفة الاقتصادية لظاهرة الحرب** فهي ترتبط مرة اخرى بمعضلة الاختيار ما بين الخبز او السلاح ، والرخاء او الدفاع ، فهناك من يرى ان نفقات الدفاع لا تعد عبئاً على الاقتصاد القومي ، بينما يرى آخرون ان نفقات الدفاع لا يجب النظر اليها على انها تشكل خسارة اقتصادية حيث انها تحقق بالنسبة للدول المتقدمة ـ وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ـ تأميناً لأمنها القومي وتشغيلاً لما لا يقل عن ٤ ملايين امريكي بشكل مباشر او غير مباشرة في الدفاع والامن ، فضلاً عن حوالى مليون ونصف في الصناعات المتصلة بالامن ، هذه النفقات والاستثمارات تنشط الاقتصاد القومي اكثر مما تضره ، وقد رأى نخبة من العلماء الامريكيين انه لم يوجد بعد تكنيك او مجموعة من التكنيكات التي يمكنها أن تنظم العمالة

(١٦) Lawrence B. Krause and Nye, «Reflections on the Economics and Politics of International Economic Organizations,» in: C. Fred Bergsten and Lawrence B. Krause, eds., *World Politics and International Economics* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1975).

(١٧) J. Holsen and J. Waelboeck, «The Less Developed Countries and the International Monetary Mechanism,» *Proceedings of the American Economic Association*, vol. 66 (May 1972), p. 172.

(١٨) J. Foster, *Power and Security* (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1976), pp. 139-145.

والتشغيل ، والانتاج ، والاستهلاك بدرجة الكفاءة نفسها التي تتمتع بها ظاهرة الحرب[١٩] . إن الحرب ـ طبقاً لهؤلاء ـ تقوم بالدور الاساسي في تحقيق التوازن الاقتصادي .

لقد حاول بعضهم ان يطبق الأثر السابق نفسه على الدول النامية ، فقد وجد بنوات في دراسته للعلاقة بين نفقات الدفاع ومعدل النمو الاقتصادي في ٤٤ دولة نامية ، ان هناك ارتباطاً ايجابياً بين الاثنين[٢٠] . بيد ان هناك العديد من التحفظات حول هذا الارتباط الايجابي ، ذلك ان زيادة نفقات الدفاع تؤدي من جانب الى الاضرار بالموارد الاقتصادية التي يتم تخصيصها لهذا الغرض ، كما أنها تحرم المجتمع من استخدام هذه الموارد في تحقيق التنمية وهذا ما يطلق عليه احياناً « الفرصة الضائعة Opportunity Cost » . يضاف الى ذلك ان التنافس على التسلح يخلق مشكلات امن لا حدود لها مثل سباق التسلح من جانب والارهاب الداخلي من جانب آخر . فضلاً عما يسببه من تبعية عسكرية وفنية للدول المصدرة للسلاح ، إضافة الى تكريس الاتجاهات الشمولية لنظم الحكم في تلك الدول .

ب ـ التنمية الاقتصادية كجوهر للأمن ، فقد يكون من الملفت للنظر ان يتبوّأ وزير الدفاع الامريكي السابق روبرت ماكنمارا المكانة الرئيسية في المناداة بالتنمية الاقتصادية كجوهر للأمن القومي ، فقد الف كتاباً عام ١٩٦٨ اسماه « جوهر الامن » The Essence of Security . وقد بدأ باتنقاد الاتجاه التقليدي بقوله « ان أمن هذه الجمهورية (يقصد الولايات المتحدة الامريكية) لا يكمن فقط او بصورة اولية في القوة العسكرية ، ولكنه يكمن وبصورة مماثلة في تنمية نماذج مستقرة من النمو الاقتصادي والسياسي في الداخل وفي الدول النامية في العالم اجمع ... ان جذور الامن لا تستمد من السلاح بقدر ما تستقر في العقل »[٢١] . ويعتبر ماكنمارا ان الفقر والتخلف هما جذور العصيان والغليان في النصف الجنوبي من الكرة الارضية ، حيث يقود الفقر الى التوتر والثورة الداخلية والعنف والتطرف ، ويرى ان الفقر يضر بالامن القومي حتى في الولايات المتحدة وذلك ينجم عنه فقدان مواهب لا حصر لها . ويصل الى تعريف خاص للامن القومي حيث ان « الامن يعني التنمية ، فالامن ليس هو تراكم السلاح : بالرغم من ان ذلك قد يكون جزءاً منه ، والأمن ليس هو القوة العسكرية ؛ بالرغم من أنه قد يشتمل عليها ، والامن ليس هو النشاط العسكري التقليدي ؛ بالرغم من انه قد يحتوي عليه ، ان الامن هو التنمية ، ومن دون التنمية فلا محل للحديث عن الامن »[٢٢] . ويرى بأن الصلة الوثيقة بين الظاهرتين تجعل منهما كلاً واحداً كما لو كانا ظاهرة واحدة . ويضيف بأنه « كلما تقدمت التنمية تقدم الامن ، فكلما نظمت الامة مواردها الطبيعية والانسانية لكي تمد نفسها بما تحتاج اليه ، وبما تتوقعه لحياتها ، وكلما تعلمت كيف توفق سلمياً بين المطالب المتعارضة ، فإن مقاومتها للاخلال بالامن وللعنف ستزداد بصورة مطردة »[٢٣] .

---

(١٩) *Report from Iron Mountain on the Possibility and Desirability of Peace* (New York: Dell, 1967), p. 38.

(٢٠) Emile Benoit, *Defense and Economic Growth in Developing Countries* (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1973), p. xix.

(٢١) Robert S. McNamara, *The Essence of Security: Reflections in Office* (New York: Harper and Row, 1968), pp. xi and 60.

(٢٢) المصدر نفسه ، ص ٦٠ .

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ١٥٠ ـ ١٥١ .

ثانياً : التمييز بين الامن القومي والمفاهيم المشابهة له

١ ـ الامن القومي والمصلحة القومية

اختلف العلماء في تعريفهم للمصلحة القومية ، فمثلاً يرى روزيناو أن « المصلحة القومية ـ كأداة تحليلية ـ تستخدم لوصف وشرح وتقويم مصادر وكفاءة السياسة الخارجية لدولة ما ، اما المصلحة القومية ـ كأداة للعمل السياسي ـ فإنه يتم توظيفها لتبرير او استنكار او اقتراح سياسة ما »[٢٤] . بينما يعرّف مورغنتو المصلحة القومية بأنها القوة بمعنى انها ترتبط بقضية البقاء القومي، من ثم فإنها جوهر السياسة[٢٥] . ويقرر ولفرز ان المصلحة القومية هي التي تقرر السياسة الخارجية ، ذلك ان تلك السياسة يتم رسمها من أجل تعزيز مصالح الامة مجتمعة وليس فقط مصالح كل فرد على حدة[٢٦] . اذا كان التعريف بالمصلحة القومية يتميز بالغموض ، فإن كيفية تحقيق هذه المصلحة يعد اكثر غموضاً . فمثلاً يرى مورغنتو انه طالما تتسم الطبيعة بالعدوانية ، فإن مفهوم المصلحة القومية لا يفترض وجود عالم اكثر انسجاماً او اكثر سلاماً مما هو قائم الآن ، كما انه لا يفترض كذلك حتمية الحرب كنتيجة لسعي كل دولة لتحقيق مصالحها القومية ، بل انها تفترض ـ على النقيض من ذلك ـ وجود صراع مستمر ، ووجود تهديد دائم بالحرب يتم تحجيم آثارهما من خلال التوفيق المستمر للمصالح المتصارعة بالوسائل السلمية[٢٧] . ومع ذلك فإنه يوصي بالتدخل العسكري أينما وحيثما يكون ذلك ضرورياً . ان صعوبة تقديم تفسير او تعريف شامل ومجرد للمصلحة القومية إنما يعود الى ما يلي :

أ ـ ان طبيعة النظام الدولي والذي يتسم بالاعتماد المتبادل تضع قيوداً شتى على اي محاولة لوضع حدود واضحة للمصلحة القومية لكل دولة على حدة .

ب ـ ان ظهور فاعلين آخرين في النظام الدولي من غير الدول مثل المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات أوجدت تحدياً حقيقياً لما يطلق عليه المصلحة « القومية » كأداة سياسية للدول القومية .

ج ـ ان انقسام المجتمع الدولي الى مراكز Centers واطراف Peripheries ، الى دول فقيرة واخرى متخمة ، الى دول صناعية واخرى متخلفة يثير صعوبة الوصول الى تعريف موحد للمصلحة القومية .

هذه الصعوبات حدت ببعضهم الى التغاضي عن استخدام مفهوم المصلحة القومية، واستخدام مصطلح المصالح الاقليمية Regional Interests[٢٨]، بل لقد حاول بعضهم دمج مفهوم المصلحة القومية

---

(٢٤) J. Rosenau, «National Interests,» *International Encyclopedia of the Social Sciences* (1968), vol. 2, pp. 34-40.

(٢٥) Hans J. Morgenthau, *Politics among Nations* (New York: Knopf, 1960), p. 5.

(٢٦) Wolfers, *Discord and Collaboration: Essays on International Politics*, p. 5.

(٢٧) Morgenthau, Ibid., pp. 961-998.

(٢٨) Rosenau, «National Interests,» pp. 34-40.

والامن القومي في مصطلح واحد باطلاق مصطلح « مصلحة الامن القومية National Security Interest »[٢٩] ، والعلاقة بين الظاهرتين هي علاقة افضل وصف لها انها هلامية ، فمثلاً يرى بعضهم ان المصالح القومية حين يتم صيانتها والحفاظ عليها مدة طويلة ، فإنها تعبر عن آمال ومخاوف واهداف الامن ، والذي يصير سائداً في ضمير الامة[٣٠] وبالرغم من ذلك فهناك جملة فروق منهاجية وتحليلية بين الظاهرتين تتلخص فيما يلي :

(١) انه اذا كان من العسير التوصل الى صيغة مقبولة للمصلحة القومية ، فإن الباحث يمكنه ـ كما سنرى ـ تقديم تعريف مقنع للأمن القومي ، ومن ثم فإنه يمكن القيام بدراسات مقارنة لسياسات الامن القومي بينما يتعذر القيام بذلك فيما يتعلق بالمصلحة القومية .

(٢) بينما تصعب دراسة المصلحة القومية دراسة امبريقية ، فإنه قد صار من الممكن دراسة الامن القومي دراسة امبريقية من خلال دراسة الوقائع الدولية او التفاعلات الاجتماعية .

(٣) بينما ينحصر الاهتمام بالمصلحة القومية على مستوى صناعة القرار ، وانه يمكن دراستها اساساً في اطار منهج صناعة القرار ، فإن الامن القومي يتطلب دراسة منهاجية متعددة المناهج كما انه يتطلب ـ سياسياً ـ تعبئة جميع الطاقات الانسانية والموارد الطبيعية وليس فقط طاقات وموارد صناع القرار السياسي .

(٤) وهكذا فبينما تتسم المصلحة القومية بالعفوية والتقطع وعدم الارتباط بالموقف ، فإن الامن القومي يتسم بأنه عملية تطور اجتماعية طويلة الامد تمتد الى جميع مناحي الحياة داخل المجتمع السياسي .

٢ ـ الامن القومي والقوة

لا يزال الخلاف قائماً حول عناصر تشكيل قوة الدولة ، فبينما رأى ارسطو أنها تكمن في القوة المسلحة ووجود هيئة تشاور في المسائل المتعلقة بالمصلحة العامة ، وتقوم كذلك باتخاذ قرارات تتصل بالعدالة ، الا أنه حذر بصراحة من سيطرة القوة العسكرية[٣١] . أمّا ماكيافيللي فيرى انه بالرغم من ان اساس قوة الدولة إنما يعود الى القوانين الجيدة والجيش الجيد ، الا أن الامير يجب ان يتخصص في امور القتال وما يتصل بها من نظم وقواعد[٣٢] .

تتعدد تعريفات القوة بتعدد علماء العلاقات الدولية وخاصة اولئك الذين ينتمون الى مدرسة القوة ، فبينما يرى سبيكمان ان « القوة هي القدرة على تحريك الرجال بصورة مرغوب فيها من خلال الاقناع ، الشراء ، التبادل او الاكراه »[٣٣] . ويرى ولفرز انها تعني « القدرة على تحريك الآخرين او دفعهم نحو عمل ما

---

(٢٩) Wolfers, *Discord and Collaboration: Essays on International Politics*, pp. 147-149.

(٣٠) Charles Hughes, cited in: Charles A. Beard and G. H. E. Smith, collaborator, *The Idea of National Interest: An Analytical Study in American Foreign Policy* (New York: Macmillan, 1934), p. 2.

(٣١) Aristoteles, *The Politics of Aristotle*, trans. with an Introduction, notes and Appendixes by Ernest Barker (New York; London: Oxford University Press, 1948), pp. 301-302.

(٣٢) Niccolo Machiavelli, *The Prince*, trans. by Thomas Berging (New York: Appleton-Century- Crofts, 1947), pp. 34-41.

(٣٣) Nicholas John Spykman, *America's Strategy in World Politics: The United States and the Balance of Power* (New York: Harcourt, Brace, 1942).

نريدهم ان يقوموا به او انصرافهم عن اداء عمل لا نرغب ان يقوموا به »[٣٤] . كما يعرفها مورغنتو بقوله « ان القوة تعني التحكم في عقول وافعال الآخرين » ، ويرى ان العلاقات الدولية تتسم بالصراع من اجل القوة[٣٥] . اما كلاين فيرى ان القوة هي خليط بين القوة او الضعف العسكري الاستراتيجي ، السياسي والاقتصادي . وترى تلك المدرسة ان النظام الدولي يتكون من قوى مسيطرة وقوى ضعيفة ، الاولى تستطيع ان تغير قواعد النظام بدلاً من أن تكيِّف نفسها مع القواعد القائمة . وطالما تتمتع هذه القوى بتفوق في القوة فإنها تتحكم في توازن النظام وتحفظه لمصلحتها . والسؤال الآن هل تستطيع القوة وحدها تحقيق الامن ؟ الاجابة هي بالنفي . ذلك أنه من الناحية الفنية يصعب قياس القوة ، بل ان محاولة كلاين - وهي احدث المحاولات في هذا الصدد - تعاني من غلبة العناصر غير الموضوعية عليها[٣٦] . ان النظام الدولي لم يعد محكوماً بالقوة فقط ، فقد رأى توينبي مثلاً ان « العصر الحديث يتميز بتزايد الاحساس بالانتماء الى عالم اوسع واكبر ، وبينما كان الوعي في العصر الماضي ينحصر في الطموح نحو انشاء عالم خاص بكل دولة على حدة ، ومن ثم فإن هناك ميلاً الى مزيد من التوفيق بين المصالح بدلاً من الصراع بينها » . القوة وحدها - إذاً - لا تستطيع التعامل مع مظاهر التوتر الدولي ، كما لا تستطيع ان تسهم - بمفردها - في حل الصراعات الاجتماعية المتوالدة الممتدة Protracted Social Conflicts . اما الامن القومي فإنه على العكس من ذلك ، انه عملية تطور ديناميكي تصل الى اعماق البنيان الاجتماعي الداخلي والنسيج العالمي كله . من ثم فإن القوة وإن كانت ضرورية لمواجهة بعض احداث العنف الوقتية كالحرب مثلاً ، الا انها لاتصلح بذاتها لمواجهة الصراعات الممتدة ذات الطبيعة الاجتماعية والتي تصبح أساساً احدى مهمات علماء الامن القومي .

٣ - الامن القومي والاستقرار

هل الاستقرار يعني الامن ؟ إن استقرار النظام يعني ان النظام قد وصل الى مستوى ثابت ، ومن ثم فإن معدلات التغير النظامي تصبح صفراً[٣٧] . ان ذلك يعني ان الحفاظ على الوضع القائم يعد أساساً لتحقيق الاستقرار . ان محللي النظم يرون ان هناك بعدين للاستقرار : الاستقرار الداخلي والاستقرار الخارجي ، وحيث يعني الاول ادارة الصراعات الداخلية في اطار مؤسسات الدولة وصيانة توازن القوى ، فإن الثاني يرتبط بكيف يستطيع المنظِّمون ذوو المقدرة من الدول الاستجابة لمصادر التوتر والضغط في النظام ، وكيفية تطويع القوى التوزيعية فيه .

إن جوهر الاستقرار بناء على نظريات التحديث والنظم هو تحقيق التوازن بين مختلف القوى ، هذا التوازن ينبغي الوصول اليه سلمياً وإلا تعرض النظام والقانون للخطر ، ان هذا الاهتمام بالوضع القائم يسيطر ايضاً على نظريات حل الصراع . وحيث ان الاستقرار ينظر اليه بمعنى غياب عناصر الاضطراب داخل النظام ، كان قد تم التقليل من اهمية الاصول البنيانية للصراع ، بيد ان

---

(٣٤) Wolfers, *Discord and Collaboration: Essays on International Politics*, p. 103.

(٣٥) Morgenthau, *Politics among Nations*, pp. 25-26.

(٣٦) يرى كلاين ان القوة (Power) هي محصلة : Pp (C + E + M) × (S + W) حيث ان Pp هي Perceived Power ، C هي Critical Mass ، E هي Economic Capability ، M هي Military Capability ، S هي Strategic Purpose و W هي Will to pursue national strategy .

(٣٧) Anatol Rapoport, *Conflict in Man-Made Environment* (Harmondsworth, Eng.; Baltimore: Penguin Books, 1974), p. 23.

استراتيجيات الاحاطة والتطويق قد ثبت فشلها في معالجة الصراعات الاجتماعية المتوالدة والممتدة مما يثبت فشل تعريف الاستقرار على انه مجرد غياب الحرب .

ان الاستقرار ببعديه : الداخلي والخارجي لا يمكن أن يتحقق بالفعل الا إذا تمت دراسة جذور ومسببات عمليات الافتراس او الاستغلال البنياني Structural Victimization اذا تم ذلك ، فإن الاستقرار يصبح إذاً هو الشرط الضروري والمناسب لخلق التعاون الداخلي والخارجي(٣٨) . هنا فقط يمكن أن تلتقي نظرية الامن القومي مع هذا المفهوم الواسع للاستقرار من أجل بناء مجتمع اكثر انسجاماً او تلاحماً .

ثالثاً : جوانب القصور في النظرية الغربية للامن القومي

من العرض السابق يمكن أن نخلص الى جوانب القصور الاربعة التالية التي تعاني منها النظرية الغربية للامن :

١ ـ ظاهرة الامن القومي تعد **ظاهرة طارئة** Contingent تتأرجح صعوداً وهبوطاً اعتماداً على الوقائع او الاحداث الصراعية كما يراها صانعو القرار . وقد أدى هذا الى قصور منهاجي وامبريقي في الوقت ذاته . فقد عرقل من ناحية امكانيات ظهور ميدان متكامل ومترابط يمتلك ادواته الخاصة بالاكتشاف العلمي ، ومفاهيمه المتميزة في التحليل . وبدلاً من ذلك ، فإن الامن القومي يتوزع ما بين ميدان الدفاع، وميدان العلاقات الدولية ، ومن الناحية الامبريقية فقد صار الامن القومي رهينة للوقائع الوقتية التي تهدد الامن بدلاً من الاهتمام بعمليات التطور طويلة الامد والخاصة بتطوير نظرية الامن القومي ذاتها . هكذا استمرت مؤشرات القوة مثل النفقات العسكرية ، نظم التسلح ، انماط استراتيجيات الدفاع ، القدرات النووية ، واستراتيجيات الردع تحتل المكانة الاولى على قائمة دراسات الامن .

٢ ـ الامن القومي يرتبط **عضوياً بوجود الدولة** فالدولة تصير ـ نتيجة لذلك ـ لها الاولوية على المجتمع ، انه ايضاً يكرس التبعية السيكولوجية للدولة والاعتماد عليها ، وتصبح تضحيات المجتمع وكأنها التزامات ، بينما تغدو امتيازات الدولة وكأنها ضرورات بقاء وحياة . ان ذلك في الواقع يكبل مبادرات الافراد والقدرات الابداعية للجماعات وخاصة حينما تصطدم بالقدرات الاكراهية اللامحدودة للدولة . احدى النتائج التي قد تنجم عن ذلك هي تصاعد ظاهرة هجرة العقول إما نتيجة للاكراه او للاغتراب او لكليهما معاً . ولعل تلك الظاهرة تؤثر ـ بصورة مباشرة او غير مباشرة ـ على الامن القومي وبالسالب .

٣ ـ لقد تمت **عدوى الامن القومي** Contagious **بمنطوق نظرية القوة** ، فبدلاً من بذل الجهود الفكرية والسياسية نحو حل مشكلات التسابق على التسلح ، والتنافس بين القوى ، والحد من انتشار الاسلحة النووية ... فإنه قد ساهم في تصعيد كل تلك الميكانيزمات الى درجة عالية من الخطورة .

٤ ـ ارتبطت نظرية الامن القومي بشدة **بنظرية الردع** Deterrence ، فالفرضية الاساسية المشتركة بينهما هي انه اذا تميز نظام الردع بدرجة عالية من الثقة والرشادة ، فإن الاعداء سيقلعون

---

(٣٨) Azar, «Peace amidst Development: A Conceptual Agenda for conflict and Peace Research,» pp. 123-143.

عن تهديد الامن القومي للدولة التي تمارس الردع[٣٩] . وهكذا ركزت كلتا النظريتين على تبادل العلاقات الثنائي بين كل دولتين دون النظر الى الديناميات الداخلية في كل منهما او الى خصائص النظام الدولي الذي يسيران فيه ،وقد نظرت كلتاهما للعلاقة بين القدرة Capability والامكانية ability على انها علاقة خطية موجبة Linear . وهكذا فإن تكريس القدرة بطريق بناء نظام عسكري قوي كان يعد الشرط الكافي للوصول الى امكانية الدفاع عن الامن .

لم تستطع نظرية الامن القومي ـ بالمفهوم السابق ـ ان تسهم في حل معضلة الامن في الدول النامية لمصلحة التطور الاجتماعي العام بها .

رابعاً : معضلة الامن القومي وظهور الدولة البوليسية

تنشأ المعضلة حين ترى الدولة ان اجراءات الدول الاخرى لتأمين امنها القومي إنما تشكل تهديداً لأمن الدولة ذاتها . وهكذا فإن محاولات كل دولة لكي تكسب مزيداً من الامن عن طريق مزيد من تركيز القوة إنما يدفع بالدول الاخرى الى اكتساب قدر من القوة يفوق غيرها من الدول ... وهكذا[٤٠] . ان هذا التنافس من اجل تراكم القوة لا يمكنه تحقيق الامن ، لأنه في مثل ذلك السباق فإن الدول تحقق كثيراً جداً ، وقليلاً جداً في آن واحد ، فهي تحقق الكثير حين تكتسب امكانية القيام بالعدوان ، وهي تكسب قليلاً جداً لأن الدول الاخرى ستزيد قدراتها بصورة اكبر منها مما يقلل من امنها جميعاً[٤١] . ولعل احد اسباب المعضلة ـ وربما احد مظاهرها ايضاً ـ هو سوء ادراك نيات وسلوك الآخرين،فإن ذلك ينتج ما يمكن ان ندعوه التحقق الذاتي للنبوءة Self-Fulfiling Prophecy حيث ان التعريف المضلل للموقف يجعل المرء ينظر للمفاهيم الزائفة وكأنها قد غدت حقيقة واقعة . ان الدول التي تتورط في تلك المعضلة تصبح مثل الدول التي تتورط في مأساة السجين حيث انه بالرغم من ان التعاون يعد افضل الحلول الجماعية ، الا أن كل طرف يخشى من ان تستغل رغبته في التعاون وتفهم على أنها علامة ضعف ، وهكذا يميل كل طرف الى الهروب من التعاون توقعاً ـ او ربما املاً ـ في هروب الآخرين .

احد مظاهر المعضلة ايضاً ظهور ما يمكن أن يطلق عليه الدولة البوليسية ، وتتصف هذه الدولة ـ طبقاً لـ لاسويل ـ بسيطرة المتخصصين في العنف ، طالما ان القوة هي المعيار الوحيد للمهارة بالنسبة للعسكر والبوليس[٤٢] . ولعل ذلك الوصف يذكرنا بالتمييز الذي وضعه سبنسر بين المجتمعات الصناعية والمجتمعات العسكرية حيث تتصف الاولى بسيادة الانتاج والتجارة ، بينما يسود الثانية ذلك النشاط المتعلق بالدفاع او الهجوم[٤٣] .

---

(٣٩) Thomas C. Schelling, *The Strategy of Conflict* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1960), pp. 35-43.

(٤٠) Glenn Herald Snyder, *Deterrence and Defense: Toward a Theory of National Security* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1961), pp. 73-74.

(٤١) Robert Jervis, *Perception and Mispercetion in International Politics* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1976), p. 64.

(٤٢) Harold Dwight Lasswell, *National Security and Individual Freedom* (New York: McGraw-Hill, 1950), p. 47.

(٤٣) Cited in: T.B. Bottomore, *Political Sociology* (New York: Harper and Row, 1979), p. 60.

لا يغرب عن البال ، ان ظاهرة الدولة البوليسية في الدول النامية تعد من اكثر العناصر تهديداً للأمن القومي ، حيث تصطحب بمظاهر عديدة للاكراه السياسي والتفاوت الاقتصادي فضلاً عن سيادة فريق من المتعصبين على عمليات اتخاذ القرار ، يضاف الى ذلك تزايد الحساسية بين متطلبات الحرية الفردية ومقتضيات الامن . قد رأى بعضهم ان احد جوانب المعضلة في الدول النامية هي عملية خلق التوازن بين ذلك القدر من الامن الذي يلزم التضحية به ، وذلك القدر من العدالة التي يلزم تحقيقه ، وما هو مقدار القوة اللازم للحفاظ على التوازن بين هاتين الظاهرتين .

خامساً : الصياغة العربية لنظرية الامن القومي

لعل تحقيق التعاون على المستويين الدولي والمحلي يعد الشرط اللازم لتحقيق الامن القومي ، اي تحقيق التوازن المنشود عن طريق زيادة مقدرة المجتمع على خلق تماسك قومي ، وتكافل دولي في آن واحد . من هنا يمكن تعريف الامن القومي بأنه **قدرة المجتمع على مواجهة ، ليس فقط الاحداث او الوقائع الفردية للعنف ، بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف** . هناك خصائص ثلاث تميز هذا التعريف :

- **الديناميكية** : اذ يعكس قدرة المجتمع وهو في حالة حركة ديناميكية - وليس الدولة - على تعبئة القوى السياسية كافة باختلاف مراكزها في المجتمع من اجل المشاركة في مواجهة جماعية لظاهرة العنف . وذلك بزيادة القدرة على خلق الاجماع القومي ، والدفع بالنظام الى طموحات الاجل الطويل .

- **الشمولية** : أن لا يتعلق بواقعة او حادثة عنف واحدة ، او تصور تهديد ما ، ولكنه يرتبط بجميع مظاهر العنف سواء منها الهيكلي Structural Violence او السلوكي Behavioral Violence ، بعبارة اخرى فإنه يحاول أن يحقق للمواطن التحرر من الخوف سواء من الاكراه الداخلي او العدوان الخارجي ، انه موجه أساساً لعلاج قضايا الافتراس او الاستغلال البنياني .

- انه وإن كان يتضمن **قضية البناء العسكري الاستراتيجي** كأحد اركانه إلا أنه مجرد عنصر من عناصر تحقيق الامن ، وليس العنصر الاهم او الوحيد . ان البناء العسكري - كما رأينا - إن لم يصطحب برقابة اجتماعية واعية ويتم اعداده في اطار فكري واضح ، فإنه يمكن ان يقود الى اشكالات اجتماعية وسياسية فصّلناها سابقاً .

١ - متغيرات نظرية الامن القومي من المنظور العربي

ثلاثة متغيرات تشكل مجتمعة الظاهرة التي نطلق عليها الامن القومي ، كما أنها تمدنا ولأول مرة بامكانية الدراسة الامبريقية لظاهرة الامن القومي في العالم الثالث . المتغير الاول يمكن أن نطلق عليه التوازن او الهدوء Tranquility ، والمتغير الثاني هو الرفاهة Wellbeing ، والمتغير الثالث : القوة العسكرية military might . قبل ان نخوض في شرح هذه المتغيرات سنوضح كيف تسهم جميعاً في تحقيق الامن القومي ، وكيف يقوم الامن القومي - بطريق التفاعل الديالكتيكي - بتكريس تلك المتغيرات .

شكل رقم (١)

نموذج للأمن القومي من المنظور العربي

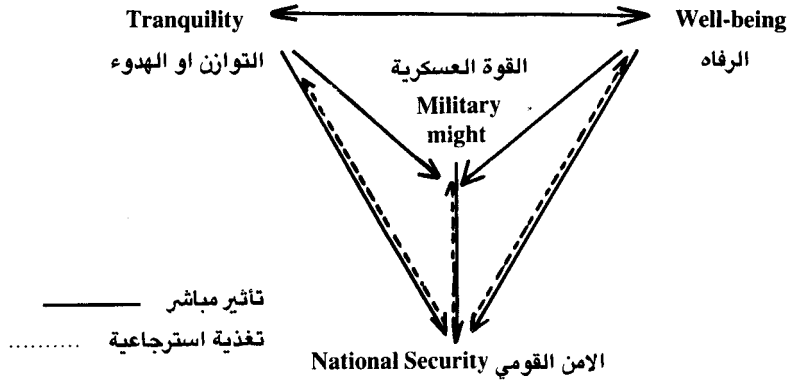

أ ـ مفهوم التوازن او الهدوء

يقصد بذلك قدرة الدولة على تحقيق درجة عالية من الانسجام داخلياً ودولياً وذلك من خلال عملية تحقيق الاجماع القومي . ومن الناحية العملية فإن الهدوء يعني أقصى حالات التعاون المحلي والدولي ، ولعل قدرة الدولة على تحقيق تماسك قومي وتعاطف وتكافل دولي انما تعد مؤشراً على مدى ما يمكن ان تتمتع به من أمن . ويمكن الوصول الى هذا المؤشر عن طريق حساب اجمالي ما تحقق الدولة من تعاون ايجاد صافي هذا التعاون بطرحه من الصراع الذي قد تكون الدولة مارسته .

ولعل الوصول الى هذا المفهوم عربياً إنما يكمن في النظر الى الاقطار العربية كنظام فرعي في ظل اطار نظام عالمي ومن ثم يكون التساؤل كيف تحقق الاقطار العربية اقصى درجة من التوازن والهدوء . ان ذلك يمكن ان يتحقق من خلال ميكانيزمات اربعة :

(١) تحليل النظام العربي من **منظور الاقليم** وليس القطر . معنى ذلك البحث عن مقومات التكامل القومي والتماسك الشعبي . ولعل ذلك يؤكد خداع مفهوم الامن القطري وعدم شرعيته سياسياً ومنهاجياً .

(٢) دراسة حجم **التبادل او المعاملات او التفاعلات السياسية** بين اطراف هذا الاقليم مع الوصول الى الحجم الامثل لهذه التفاعلات . إن ضخامة حجم التفاعلات السياسية إنما يعكس اجماعاً قومياً على القضايا الاساسية التي تواجه النظام العربي ، كما تعكس كذلك اتفاقاً ايديولوجياً مهماً يجعل التعاون امراً ممكناً .

(٣) رصد حجم **المبادلات الاقتصادية** : فزيادة حجمها يعكس امكانات تحقيق النظام لدرجة عالية من الاشباع الذاتي ، مع امكانية تخليصه من تبعية للشمال تضر بسيادته الاقتصادية ، فضلاً عن اعطائه دفعة قوية نحو تحقيق الرفاهة في صورة تحسين الظروف المعيشية لسكانه .

(٤) الاتفاق القومي حول **الهوية القومية** بما يعنيه من حد ادنى من الشعور بالانتماء للجماعة القومية ، وحد ادنى من الاتفاق الفكري حول ما يميز تلك الجماعة عن غيرها ، وما يستتبعه ذلك من وضع استراتيجية شاملة من اجل تحقيق الذات .

ب ـ مفهوم الرفاهة او تحسن ظروف المعيشة

لكي تعيش الامة العربية في مجتمع عربي آمن ، فإنها ينبغي ان تحقق الرفاهة لمواطنيها في صورة تحسن ظروف معيشتهم حتى يمكن اشباع حاجاتهم والاستجابة لتوقعاتهم ، وليس المقصود هنا فقط الظروف المادية للحياة ، ولكن كل الظروف المادية والنفسية (اي السياسية) . إن تحقيق اي تجسيد في الظروف المادية وحدها دون منح المواطن حقه في المشاركة السياسية والتعبير عما يجول بخاطره من شأنه أن ينمي درجة العنف التي تشترك فيها الامة ولا يحد منها ، ومن هنا فقد ارتبطت محاولات تحسن الظروف المادية للحياة في الوطن العربي بانتشار ظاهرة العنف : سواء العنف البنياني ام العنف السلوكي : وما ينجم عنهما من حروب . ان ما يزيد من احتمال العنف والعدوان هو الفارق بين اشباع الحاجات الاجتماعية ، وتكوين تلك الحاجات . إن هذا التباين يؤدي الى تصعيد درجة الاحباط الاجتماعي ، ومن ثم يقود الى التطرف ثم العنف ،

فالتطرف النظامي ـ طبقاً لفيرباند ـ = اشباع الحاجات الاجتماعية / تشكيل الحاجات الاجتماعية

بيد ان الامر الاخطر هو ما يتعلق بالحاجات السياسية . وهنا يمكن صياغة عدد من المستويات :

(١) اذا كان اشباع الحاجات السياسية منخفضاً / اذا كان اشباع الحاجات الاجتماعية عالياً = احتمالات عالية للعنف

(٢) اذا كان اشباع الحاجات السياسية منخفضاً / اذا كان اشباع الحاجات الاجتماعية منخفضاً = احتمالات متوسطة للعنف

(٣) اذا كان اشباع الحاجات السياسية عالياً / اذا كان اشباع الحاجات الاجتماعية عالياً = احتمالات محدودة للعنف

الصيغة (١) هي الصيغة السائدة في الوطن العربي والعالم الثالث عموماً . ولكي يتم علاج تلك الظاهرة والتي تشكل تهديداً مباشراً للامن القومي فإنه من الضروري ان تصطحب تنمية المصادر المادية وتحسن الظروف المعيشية بمزيد من الديمقراطية والحرية . واذا لم يتم ذلك ستظل العلاقة بين تحسن الظروف المادية والتعاون الداخلي سلبية الى ان يتم فتح المجتمع سياسياً . هنا فقط تصير العلاقة بين الرفاهة والتعاون ايجابية مما يدعم الامن القومي . ويمكن توضيح ذلك بالرسم التالي[٤٤] :

---

(٤٤) Abdul-Monem Al-Mashat, «Considerations in the Analysis of National Security in the Third World,» (Ph.D. dissertation, the University of North Carolina, Chapel Hill, 1982), pp. 76-79.

شكل رقم (٢)

العلاقة المحتملة بين التعاون والصراع من جانب والظروف المادية للحياة من جانب آخر

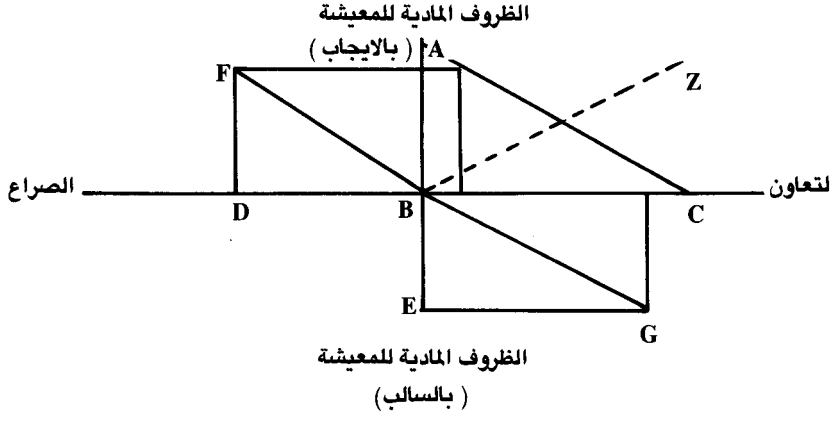

إن افضل شكل للعلاقة يمكن أن يمثله الخط المتقطع BZ والذي يعني ان اي تحسن في حالة الرفاهة يصحبه مزيد من التعاون ومن ثم الهدوء . بيد أن ما هو حادث بالفعل في الاقطار العربية هو علاقة سلبية بين الامرين يمثلها الخط AC على جانب التعاون ، والخط FB على جانب الصراع .

إذاً تحقيق الهدوء ذاته ـ كعنصر اولي لتحقيق الامن ـ إنما يتوقف على مدى قدرة الوطن العربي على فتح ابواب المشاركة والتغيير السياسي الحر للمواطنين جميعاً .

ج ـ مفهوم القوة العسكرية

من المعلوم ان القوة والمقدرة العسكرية إنما تقوم على متغيرين مترابطين : الاول : الفكر السياسي الدقيق الذي تقوم القوة في اطاره ، ثم الاستراتيجية القومية التي اما أن تحرسها القوة وإما أن تسعى الى وضعها موضع التنفيذ .

(١) **الفكر السياسي العربي** : لم يوجد حتى الآن فكر سياسي عربي يحدد بناء القوة العسكرية العربية . فالوطن العربي لما يزل بعدُ نهباً سياسياً للقوى الاعظم وخاصة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي . اما الفكرة القومية المتعلقة بوحدة الاقليم العربي فبالرغم من سيل الكتابات فيها الا انها لما تزل بعد هلامية amorphous .

ان صياغة فكر عربي لترشيد السياسة العربية هو مسألة تاريخية لاغنى عنها، ولعل دروس الاخفاق العربي في مواجهة الاخطار الخارجية مثل الخطر الاسرائيلي بصورة خاصة لدليل قاطع على حتمية ايجاد تلك الصياغة . فالتأكيد على **المضمون القومي للامن العربي** اصبح مسألة متفقاً عليها وخاصة بعد الخبرات الاليمة مع العدو الصهيوني ، او الخبرات العربية المنفردة مع الاطماع الاجنبية ، كما أن تحديد علاقة المؤسسة العسكرية بالمجتمع المدني تعد ركناً أساسياً من اركان اهتمام هذا الفكر ، فالعسكريون ادّوا دوراً مهماً في مرحلة الحصول على الاستقلال والمراحل الاولى في بناء الدولة ، اما في مرحلة الانطلاق نحو التنمية ، فالعبء الاكبر يقع على المدنيين من بيروقراط وتكنوقراط

وسياسيين . يضاف الى ذلك من ناحية ثالثة ضرورة توظيف الجامعات العربية في خدمة بلورة هذا الفكر . إن البناء العسكري دون البناء الفكري سيضاعف من معضلة الامن في الوطن العربي ، كما سيكرس ظاهرة الدولة البوليسية وانشغال العسكريين بالسياسة .

(٢) **الاستراتيجية القومية** : وظيفة الاستراتيجية العسكرية هي صيانة النظم السياسية التي تتولى صياغتها . والفكر الاستراتيجي يقوم بوظيفة تحديد الاعداء سواء منهم الحاليين او المحتملين[٤٥] . كما انه يضع الخطوط الاساسية لبناء القوة . وفي الاطار العربي يمكن ان نتصور البعدين الآتيين للاستراتيجية العربية لبناء القوة العسكرية :

(أ) **التسلح** : بمعنى الحصول على المعدات العسكرية اللازمة لبناء القوة العسكرية .

(ب) **التقدم التكنولوجي العسكري** : ذلك انه لا يكفي الحصول على السلاح ، بل الاهم هو درجة تطور هذا السلاح بما يتمشى مع تكنولوجيا العصر .

ومن الناحية العملية فإن البعدين مجتمعين يتطلبان القيام بما يلي :

ـ **تصنيع السلاح** : ان التجربة العربية التي بدأت في منتصف السبعينات بشأن تصنيع السلاح لم تفشل في تحقيق اهدافها الا بسبب غياب الفكر والاستراتيجية العربيين ، ومن ثم خضعت التجربة للاعتبارات السياسية اكثر من تقيدها باعتبارات الامن العربي . والفرصة لا تزال مواتية في الوطن العربي للحصول على امتيازات تصنيع الاسلحة الحديثة إما من الدول الاوروبية كفرنسا وإمَّا الولايات المتحدة الامريكية او دول اخرى مثل الاتحاد السوفياتي او الصين . بل قد يكون من الممكن التعاون في هذا الشأن وفي اطار العالم الثالث مع دول مثل الهند ، البرازيل ، كوبا ، كوريا ... ان تصنيع السلاح العربي داخل الوطن العربي سيحقق مزايا غير محدودة، فهو من ناحية يحد من التبعية العربية للغرب او الشرق ، كما أنه يؤدي الى استثمار نفقات التسليح في تنمية إما الصناعات العسكرية العربية ، وإما توفير فروق الشحن والسمسرة من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن نظرة اولية الى تطور الانفاق على السلاح في الشرق الاوسط (اي الاقطار العربية ، ايران ، اسرائيل، تركيا) توضح لنا مدى ضياع الموارد دون ان يؤدي ذلك ـ في الواقع ـ الى دعم حقيقي للقوة العسكرية العربية . ففيما بين الاعوام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٨ زاد معدل النفقات العسكرية على مستوى العالم بنسبة ١٦,٥ بالمائة بينما بلغ معدل هذه الزيادة في الشرق الاوسط اكثر من ٢٠٠ بالمائة ، وبينما وصل معدل زيادة واردات السلاح في الفترة نفسها على المستوى الدولي ١٧٣,٥بالمائة، فقد زاد في الشرق الاوسط عن ٥٣٦ بالمائة هذا في الوقت الذي لم يزد فيه التغير في عدد القوات المسلحة في الفترة نفسها ، في دول الشرق الاوسط عن ٦١ بالمائة ، ولم تتعدَّ نسبة زيادة العسكر الى كل الف من السكان عن ٢٦ بالمائة . معنى ذلك ان هذا التضخم في الانفاق العسكري تم توجيهه فقط الى واردات السلاح[٤٦] .

---

(٤٥) Kenneth J. Boulding, *Conflict and Defense: AGeneral Theory* (New York: Harper Torchbooks, 1962), pp. 41-57.

(٤٦) United States, Arms Control and Disarmament Agency, *World Military Expenditures and Arms Transfers, 1969-1978* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1980), pp. 33-37 and 75-79.

إن التصنيع العربي للسلاح ليس وهماً ، ولكنه شرط جوهري من شروط تحقيق المقدرة العسكرية ، ومن ثم الاسهام ايجابياً في تحقيق الامن القومي .

ـ **التدريب** : إن تصنيع السلاح يوفر العتاد ، اما التدريب فهو قوام الجيش العربي ذاته ، ان العنصر البشري الكفيّ هو المعول الاساسي للاستخدام الفني المتقدم للسلاح القومي المتطور . والتدريب ـ كتصنيع السلاح ـ لا يتم بكفاية وفهم الا في اطار فكري قومي عربي . إن تدريب كل جيش قطري على حدة يؤدي الى توالي واستمرار مقومات الفشل والعجز في مواجهة الخطر الاسرائيلي كخطر رئيسي على الامن القومي العربي . كما أن قيام الخبراء الاجانب ـ سواء الامريكيين ام السوفيات ـ بعملية التدريب إنما يخلق تبعية تكتيكية قد تضر في المواجهة الحقيقية ، كما أن المغالاة في ارسال البعثات الى الخارج للتدريب هناك يخلق مشكلات تغلغل قيم وسلوكات وثقافات الى الجيوش العربية نحن في غنى عنها .

إن التدريب على الاستراتيجية العربية يجب ان يتم في المدارس العربية وعلى ارض واياد عربية ، ولقد قامت المدارس العسكرية المصرية بدور مهم في ستينات هذا القرن في تعزيز فكرة التدريب العربي . أليس من الممكن الوصول الى صيغة تدريب عربية ، في مدرسة عسكرية عربية ، ان ذلك يضيف الى العقلية العسكرية العربية ذلك البعد القومي المفقود .

٢ ـ العلاقة بين متغيرات الامن القومي العربي

إن السؤال حول أيها يأتي اولاً او ثانياً او في المرتبة الثالثة هو سؤال لا محل له هنا ، والسبب يعود ببساطة الى ان هناك قصوراً وتدهوراً عامين على المستوى العربي في هذه المتغيرات كلها . ولعل السؤال الاكثر صحة ، والاكثر صعوبة في الوقت ذاته هو من أين نبدأ ؟ ونقطة البداية في رأينا هي تحقيق التوازن او الهدوء العربي بأبعاده الاربعة المشار اليها سابقاً . ان الفهم العربي الدقيق للتحديات التي تواجه النظام العربي يؤكد ان نقطة البدء هي تكثيف علاقات التعاون والتكامل العربيين وترشيد محتواها نحو الاستجابة لتلك التحديات .

إن مصادر التحديات عديدة ، ولكن دعنا نذكر اهمها من وجهة نظرنا، فإسرائيل تشكل التحدي الخارجي المباشر والرئيسي للأمن القومي العربي بل لوجود النظام الاقليمي العربي ذاته ، يلي اسرائيل مجموعة تحديات يمكن أن نسميها التحديات الثانوية ، فقضية توزيع السكان في الوطن العربي ، قضية الامية ، قضايا تدهور الحياة المعيشية ، وقضايا البناء الديمقراطي في الوطن العربي ، وقضايا حقوق الانسان ، ومعضلة العدالة الاجتماعية ، وقضايا التنافس الغربي ؛ بما في ذلك التنافس السوفياتي على تحقيق النفوذ في المنطقة . كلها تحديات تلي التحدي الاسرائيلي في درجة الاهمية وفي مستوى الخطورة .

إن التأكيد على نقطة البدء السابقة لا يجبُّ طبيعة العلاقة بين متغيرات الامن القومي العربي والتي تتسم بالديالكتيكية والحركية . فالتوازن والهدوء يرتبطان جدلياً بالرفاهة . كما أنها ترتبط به ، ويؤدي كلاهما الى خلق بيئة مشجعة لبناء مقدرة عسكرية قادرة على فهم ابعاد الاخطار التي تواجه النظام العربي ، وقادرة على التصدي لها . والثلاثة تؤدي بالتفاعل الدينامي الى ظاهرة الامن القومي .

إن تحقيق الامن القومي بمعنى زيادة مقدرة المجتمع العربي على مواجهة جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف تؤدي بدورها الى خلق مناخ ملائم لتطوير وتنمية متغير الرخاء والرفاهة ومتغير التوازن ، كما يسمح بتطوير الاداة العسكرية ووضعها تحت إمرة المجتمع .

إن هذا التحليل النظري لتلك العلاقات والابعاد يشكل بالنسبة لنا الخطوة الاولى نحو صياغة نظرية الامن القومي صياغة عربية . ومن المفيد النظر الى هذا البحث على انه بداية سلسلة من الدراسات والابحاث التي تتصل بتأصيل النظرية العربية للامن القومي ، ومن المهم أن يتبع تلك الدراسة دراسة امبريقية تختبر موضوعياً المقولات النظرية المثارة هنا □

دعوة
الى المفكرين والمثقفين العرب

ترحب المستقبل العربي بمساهمة المفكرين والمثقفين العرب بالكتابة فيها حسب القواعد التالية :

١ – أن يتراوح حجم المقال بين ٦٠٠٠ – ٨٠٠٠ كلمة .

٢ – تنشر المجلة ابحاثا ودراسات ومقالات من المدارس الفكرية المختلفة ، ويكون معيار النشر هو الموضوعية ، والمستوى العلمي ، وذلك في حدود إلتزام المركز بالتوجه القومي العربي الوحدوي .

٣ – ترحب المجلة باية اسهامات في ابوابها المختلفة الاخرى (آراء ومناقشات ، نقد الكتب ، تقارير عن الندوات والمؤتمرات) على أن تكون المساهمة في حدود ٢٠٠٠ – ٣٠٠٠ كلمة .

٤ – يشترط أن تكون الدراسة او المقالة موثقة وأن تشمل الاشارات المرجعية : اسم المؤلف ، وعنوان الكتاب ، ومكان النشر ، ودار النشر ، وسنة النشر .

٥ – يفضل أن تكون الدراسات مطبوعة على الآلة الكاتبة او بخطوط واضحة تجنبا للاخطاء المحتملة .

٦ – تخضع الدراسات الواردة للمركز للتحكيم بواسطة اثنين من الخبراء على الاقل .

٧ – يلتزم المركز بتقويم اية دراسة تصله واعلام المؤلف بذلك في حدود شهر من تاريخ استلامها .

٨ – الدراسات التي لا يرى المركز صلاحية نشرها لا ترد للمؤلف .